



«كلمة»

معالي الدكتور أحمد علي

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

في

الاجتماع الأول لمؤسسات التنمية والتعاون

بدول منظمة المؤتمر الإسلامي

المنعقد بمدينة اسطنبول – تركيا

13 - 14 مايو 2009م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين

❖ معالي البروفيسور إكمال الدين إحسان أوغلو،

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

❖ أصحاب المعالي الوزراء،

❖ أصحاب السعادة أعضاء السلك الدبلوماسي،

❖ الإخوة والأخوات الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أسمحوا لي في مستهل كلمتي هذه، أن أتقدم بجزيل الشكر و وافر العرفان

للجمهورية التركية وللأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وللوكالة التركية

العالمية للتعاون والتنمية ولمركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب

للدول الإسلامية على تنظيم هذا الاجتماع الأول لمؤسسات التنمية والتعاون

بدول منظمة المؤتمر الإسلامي، وعلى حسن الضيافة والاستقبال الذي حظيت به كل الوفود المشاركة في هذا اللقاء المبارك.

أيها الإخوة والأخوات الأفاضل .

بالرغم من الرغبة العارمة في كل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الانطلاق في طريق النهضة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن التحديات التي تواجه الأمة كثيرة وشائكة، وتحتاج أول ما تحتاج إلى وضع الرؤية الواضحة وتنسيق الجهود وحشد الموارد . فالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تمثل 20% من حجم سكان العالم، ولكن 40% من فقراء العالم يتواجدون فيها بكل ما يحمل هذا الرقم من تداعيات على قطاعات التنمية الاجتماعية كالصحة والتعليم والإسكان ومياه الشرب والغذاء والصرف الصحي ونحو ذلك . والقطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والنقل والكهرباء وركائز النمو الاقتصادي الأخرى . وتواجه دولنا الأعضاء فجوات كبيرة في التمويل التنموي وفي مجالات العلوم والتكنولوجيا وفي مجال العنصر البشري المؤهل والمدرّب على وجه الخصوص.

وقد فاقمت الأزمة المالية العالمية الحالية، والتي تضرب العالم من أدناه إلى أقصاه، هذه التحديات مما زاد من إلحاح الحاجة إلى تنسيق الجهود وإلى

التعاون والتعاقد والتضامن للخروج بالأمة إلى بر الأمان وإلى مستقبل أكثر إشراقاً وأكثر استتباباً.

من ناحية أخرى، وبالرغم من كبر حجم العون التنموي المقدم من دولنا الاعضاء على مستوى المؤسسات متعددة الأطراف أو على المستوى الثنائي، إلا أن هذا العون يبقى مبعثراً البيانات والإحصاءات حوله شحيحة وغير متيسرة. فلربما يكون من المناسب أن يوصي اجتماعنا هذا ضمن ما يوصي به بتكليف جهة محددة بحصر العون التنموي الذي تقدمه الدول الأعضاء ومؤسساتها الوطنية و الجماعية و توصيفه وتصنيفه وإبرازه وذلك في محاولة لرسم الصورة المتكاملة لدوره التنموي علي صعيد العالم ، ومن ثم وضع تصور أفضل لما يجب أن يكون عليه الحال في المستقبل.

أيها الإخوة والأخوات الأفاضل.

اسمحوا لي أن أشير هنا باختصار إلى تجربة ناجحة للتعاون بين عدد من المؤسسات التنموية في الدول الأعضاء. لقد تأسست مجموعة التنسيق منذ 1975م وهي الآن تضم (10) مؤسسات هي البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية و الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا والصندوق السعودي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية و الصندوق الكويتي للتنمية وصندوق النقد العربي والصندوق

القطري وبرنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية . وقد استطاعت هذه المجموعة عبر تنسيق محكم ، من خلال عقد اجتماع كل ستة أشهر على مستوى مدراء العمليات ، أن تمول 5813 مشروعاً تنموياً في 135 دولة في جميع قارات العالم بمبلغ تراكمي يربو على 90 مليار دولار بالإضافة إلى أكثر من 35 مليار دولار لتمويل التجارة و يتجاوز المجموع الكلي 125 مليار دولار وتدخل ضمن هذا ا لتمويلات التي قدمتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والتي بلغ مجموعها التراكمي حتى نهاية 2008م، قرابة 57 مليار دولار أمريكي منها 33 مليار دولار أمريكي لتمويل التجارة و 24 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية في الدول الأعضاء.

إن هذا النموذج الحي للتعاون المثمر بين أعضاء مجموعة التنسيق يشكل مثلاً يُحتذى به، ولبنة هامة في الصرح الذي نحن بصدد بنائه اليوم عبر هذه الخطوة الجادة الرامية إلى تعزيز التعاون بين كافة المؤسسات العاملة في مجال تمويل التنمية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد أصبحت مجموعة التنسيق محط أنظار الكثير من الجهات العاملة في ميدان التنمية التي أضحت تحرص على عقد اجتماعات دورية معها . وكمثال على ذلك أود أن أشير إلى لقاء تم هذا الأسبوع في الكويت يوم الاحد الماضي بين رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق وعدد من الجهات الدولية العاملة في مجال التنمية مثل لجنة العون التنموي (OECD/DAC)، والبنك الدولي

والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووزارة التعاون في كل من ألمانيا وبريطانيا

أصحاب المعالي والسعادة،

أود أن أؤكد هنا أن دولنا الأعضاء ومؤسساتها ليست في حقيقة الأمر من الممولين الجدد كما يخلو لبعض الجهات أن تصفها . فقد تصدر عدد من دولنا الأعضاء وبعض المؤسسات التابعة لها منذ ما يقرب من أربعين عاما قائمة المانحين لا سيما للدول الأشد فقراً في إفريقيا وآسيا. ويتجلى ذلك في دور مجموعة التنسيق التي ذكرتها آنفاً كما يجسده العون الثنائي الذي تقدمه الدول الأعضاء التي لديها إمكانيات مالية إلى الدول المحتاجة انطلاقاً من مبدئ التضامن الإسلامي.

إلا أن هناك قصوراً كبيراً في إبراز هذا العون الذي تقدمه الدول الأعضاء ومؤسساتها إذ لا يكاد يوجد له حيز يذكر في الإحصائيات الدولية للعون التنموي. ويسعى البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في مجموعة التنسيق إلى تلافي هذا القصور عن طريق المشاركة الفاعلة في كل المحافل الدولية للتنمية وعن طريق ربط علاقات وثيقة مع الجهات الدولية المعنية بإحصائيات العون التنموي . وفي هذا الصدد شارك البنك في مؤتمر مونترلي حول تمويل التنمية (2002) وفي مؤتمر روما حول تنسيق العون

التنموي (2003) وفي مؤتمر مراكش حول الإدارة من أجل الوصول إلى نتائج تنموية ملموسة (2004) وفي المنتدى الذي أصدر إعلان باريس حول فاعلية العون التنموي (2005) وفي مؤتمر أكرا حول فاعلية العون التنموي (2008) وفي مؤتمر الدوحة حول تمويل التنمية (2008).

ويشارك البنك منذ 2007م في منتدى المؤسسات التنموية الدولية حول فاعلية العون التنموي الذي يصدر تقريراً سنوياً عن أداء كل مؤسسة في هذا المجال.

أصحاب المعالي والسعادة،

أود أن أؤكد أن العون التنموي يجب أن لا يقتصر فقط على التمويل . فهنا جانب آخر بالغ الأهمية ألا وهو تقديم العون الفني وبناء القدرات المؤسسة ونقل المعرفة والتجارب الناجحة ما بين الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد لا يسعني إلا أن أشيد بالمبادرة التي طرحتها ماليزيا في مجال البناء المؤسسي والتي قد استفادت منها عدة دول أعضاء مثل سيراليون وكذلك المبادرات الرائجة لتركيا في جمهوريات وسط آسيا وفي عدد من الدول الافريقية وموريتانيا وبنغلاديش . وإن هناك عدداً من دولنا الأعضاء لديها كفاءات عالية وتجارب تنموية رائدة يمكن أن تختصر الطريق لدول أخرى إذا ما استفادت منها على أحسن وجه.

وعلىنا أن نفكر سوياً في الآليات التي يجب أن نضعها لضمان تعاون أكثر وتنسيق أفضل بين الجهود التي تبذلها كل الأطراف المعنية بعملية تمويل التنمية في الدول الأعضاء سعياً إلى مزيد من الفاعلية والتكامل وصولاً إلى الأهداف المنشودة في مجال مكافحة الفقر والامية والأمراض الفتاكة وفي سبيل تحقيق نمو اقتصادي مطرد يخلق فرص العمل ويضمن العيش الكريم لكافة أفراد الأمة.

وفي هذا الصدد يمكن النظر في الاقتراحات التالية:-

1. إجراء حصر شامل للجهات العاملة في مجال العون التنموي في الدول الأعضاء وفي جميع المؤسسات المنبثقة عنها من أجل ربط صلاتٍ وثيقةٍ بينها ضماناً لتتنسيق مداخلاتها في مجال التنمية ومزيدٍ من تبادل الخبرات فيما بينها.
2. إنشاء منتدى في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي حول الفعالية التنموية تشترك فيه كافة الأطراف المعنية بتمويل التنمية في الدول الأعضاء سواءً كانت مؤسسات أو جهات حكومية ذات صلة بما في ذلك الدول المستفيدة باعتبارها شركاء في التنمية.
3. تكليف إحدى المؤسسات بجمع المعلومات الإحصائية عن العون التنموي الذي تقدمه الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية و الجماعية التابعة لها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإبراز هذا العون

في الدول الأعضاء وفي المحافل الدولية ووسائل الإعلام العالمية.

وأؤكد لكم أن مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية ستكون شريكا فاعلا في تنفيذ ما تتوصلون اليه في هذا الملتي من قرارات لتفعيلها و ترجمتها الي برامج عمل بإذن الله.

والله العلي القدير أسأل أن يكمل جهود جميع العاملين في خدمة الأمة بكل التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،